

مقدمة حول قانون العناية بالأطفال لعام 2004 (Care of Children Act 2004)

مقدمة

بدء تطبيق قانون العناية بالأطفال لعام 2004 ابتداءً من 1 يوليو (تموز) 2005. ويحل هذا القانون محل قانون الوصاية Guardianship Act لعام 1968.

أجرى القانون بعض التعديلات الهامة على القوانين المتعلقة بـ:

- الوصاية على الأطفال
- الترتيبات الخاصة بالعناية بالأطفال، و
- حل النزاعات المتعلقة بالترتيبات الخاصة بالعناية بالأطفال.

يجعل هذا القانون القواعد الخاصة بمسؤوليات الوالدين تجاه أطفالهما أكثر اتساقاً.

كما أن القانون يقر بأن الأطفال في نيوزيلندا هذه الأيام ينشؤون ضمن ترتيبات عائلية متعددة الأنواع.

ملخص للتغييرات التي جاء بها القانون:

نص القانون على:

- التركيز على حقوق الأطفال بشكل أكبر
- تشجيع التعاون في الأبوة
- الإقرار بوجود عدة ترتيبات عائلية مختلفة للعناية بالأطفال
- توفر انفتاح أكبر في إجراءات محكمة العائلة (Family Court)، و
- إعطاء المحكمة مزيداً من الخيارات عند التعامل مع حالات عدم الالتزام بقرارات المحكمة.

يعمل قانون العناية بالأطفال على تعزيز رفاهية الأطفال وحماية مصالحهم.

مزيد من التركيز على حقوق الأطفال

يجعل قانون العناية بالأطفال لعام 2004 رفاهية الطفل الأولوية القصوى. كما أنه يركز على القيام باستشارة الأطفال حول القرارات التي تتعلق بهم، وأنه ينبغي اتخاذ القرارات التي تؤثر على الطفل ضمن إطار زمني يتناسب مع إحساس الطفل بالوقت.

كما أن القانون يحول التركيز من حقوق الوالدين إلى واجبات الوالدين تجاه أطفالهما.

الطفل يأتي أولاً

يركز القانون الجديد على أن رفاهية ومصلحة الطفل هي الأمر الأول والأهم في أي نزاع قد يقع حوله.

فالقانون يحدد بعض العوامل الرئيسية التي يجب على المحكمة النظر فيها عند إصدار قرار حيال ما هو الأفضل بالنسبة للأطفال:

- يجب أن يضطلع والدا أو أوصياء الطفل بالمسؤولية الرئيسية عن رعايته واتخاذ الإجراءات لتأمين رعايته وتطوره وتنشئته
- يجب أن يتوفر عنصر الاستمرارية في الإجراءات المتخذة لرعاية الطفل وتطوره وتنشئته
- يجب الحفاظ على العلاقات بين الطفل وعائلته الممتدة وتقوية تلك العلاقات
- يجب أن يتوفر التعاون بين الوالدين والأوصياء والأشخاص الآخرين الذين يكون لهم دور في رعاية الطفل
- يجب الحفاظ على سلامة الطفل وحمائته من كافة أشكال العنف، و
- يجب الحفاظ على هوية الطفل، بما في ذلك الحفاظ على ثقافته ولغته ودينه، وتقوية تلك النواحي.

الإصغاء للطفل

قد تؤثر القرارات الصادرة عن محكمة العائلة بموجب القانون تأثيراً كبيراً على حياة الطفل اليومية وعلاقاته طويلة الأجل مع والديه. يشدد القانون الجديد على ضرورة أن يتم توفير فرصة معقولة للطفل الذي يكون موضوع إجراءات محكمة العائلة لقول ما يعتقد حول ما يجب أن يحدث، وحول مع من يريد أن يعيش على سبيل المثال. وعلى القاضي أن يأخذ آراء الطفل في الاعتبار عند اتخاذ القرار.

تعيين محام للطفل

بموجب القانون الجديد ستستمر محكمة العائلة بتعيين محام مستقل لتمثيل الطفل في حال بدا أنه من المحتمل أن النزاع الذي قد يؤثر عليه سيتم حله في المحكمة.

وظيفة المحامي هي القيام بما يلي:

- تمثيل الطفل خلال عرض القضية في المحكمة وخلال أية مفاوضات بين الوالدين
- التعرف على آراء الطفل وإطلاع القاضي عليها
- الحرص على وضع المصلحة العليا للطفل وكافة الأمور التي تؤثر على رفاهيته أمام المحكمة لتقوم المحكمة بالنظر فيها، و
- شرح إجراءات المحكمة للطفل وفي نهاية القضية شرح قرار القاضي.

لمزيد من المعلومات انظر نشرة محامي الطفل (Lawyer for the Child).

يمكن للأطفال استئناف قرارات المحكمة التي تؤثر عليهم

يعطي القانون الأطفال الحق في استئناف معظم قرارات المحكمة التي تؤثر عليهم بموجب القانون، كالقرارات الخاصة بالرعاية الأبوية (parenting orders) مثلاً.

يقوم محامي الطفل بشرح حق الاستئناف للطفل ويساعده في تقديم طلب الاستئناف إذا كان ذلك ما يريده الطفل.

يمكن للأطفال مطالبة المحكمة بمراجعة قراراتها حول رعايتهم من قبل الوالدين أو الأوصياء

إذا كان الطفل الذي يبلغ من العمر 16 سنة أو أكثر غير راض عن قرار هام تم اتخاذه فيما يتعلق به من قبل والديه أو الأوصياء عليه، يمكنه مطالبة محكمة العائلة باتخاذ قرار بهذا الشأن.

تنتهي الوصاية في عمر 18 سنة

تنتهي الوصاية على الطفل عند بلوغه 18 عاماً (السن السابق 20 سنة).

نص القانون على تخفيض سن انتهاء الوصاية على الطفل من 20 إلى 18 سنة. كما أن الوصاية تنتهي أيضاً في حال زواج الطفل البالغ من العمر 16 أو 17 سنة أو في حال دخوله في علاقة عرفية مشابهة للزواج أو عقد قانوني يوافق شخصان بالغان بموجبه على الارتباط *civil union*، أو في حال دخوله في علاقة واقعية (في هذه الحالة يحتاج الطفل إلى موافقة خطية من الوالد أو من الوصي للدخول بأي من هذه الارتباطات).

يتوافق سن 18 سنة مع الالتزامات الدولية لنيوزيلندا بموجب ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل.

تشجيع التعاون بين الوالدين

من "الحقوق" إلى "الواجبات"

يشدّد القانون الجديد على الواجبات التي تقع على عاتق كلا الوالدين تجاه أطفالهما بدلاً عن الحقوق التي قد يحصلان عليها كوالدين.

الاصطلاحات المستخدمة في القانون الجديد تعكس هذا الأمر، فبدلاً من حصول الوالدين على **حضانة** أطفالهما ينص القانون على قيام الوالدين بتقديم الرعاية اليومية لأطفالهما. قد يشارك كلا الوالدين في الرعاية اليومية عن طريق تقاسم الوقت بشكل يناسب الأطفال وظروف العائلة.

يتم تشجيع الوالد الذي لا يقدم الرعاية اليومية لأطفاله على التواصل معهم، وقد كان هذا التواصل يسمى **حق الوصول** من قبل.

استبدل القانون قرارات الحضانة وقرارات حق الوصول "بقرارات الأبوة" (parenting orders).

الأبوة - دور مستمر

ويشدّد القانون أيضاً على أن واجبات الوالدين **مستمرة**. فعندما يفصل الوالدان يتعين عليهما معاً الاستمرار في لعب دور كبير في تربية أطفالهما حتى لو كان أحدهما لا يعيش مع الأطفال.

تشجيع الوالدين على إجراء ترتيباتهم الخاصة لرعاية أطفالهما

يشجع القانون الوالدان على التعاون والاتفاق على الترتيبات اللازمة لتقديم الرعاية لأطفالهما. وغالباً ما يكون من صالح الجميع - وخاصة الأطفال - إذا تمكن الوالدان بأنفسهما من التوصل لاتفاق يمكن تطبيقه. ولن يضطر الوالدان لطلب تدخل محكمة العائلة إلا في حال اختلفا على رعاية أطفالهما ولم يتمكنوا من حل الخلاف بأنفسهما أو بمساعدة الأخصائي الاجتماعي أو النفسي الذي تعينه المحكمة.

وإذا أراد الوالدان اللذان اتفقا على ترتيبات العناية بأطفالهما فيمكنهما كتابة "عقد أبوة" (parenting agreement) يحدد تفاصيل الأمور التي اتفقا عليها. ويمكنهما مطالبة المحكمة بإصدار قرار محكمة (court order) بناءً على ذلك العقد.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على نشرة اتفاقيات الأبوة Parenting Agreements.

ماذا يحدث في حال عدم توصل الوالدين لاتفاق؟

إذا لم يتمكن الوالدان من التوصل لاتفاق حول ما هو الأفضل بالنسبة لأطفالهما، فيمكنهما طلب العون من محكمة العائلة. وعادة ما تبدأ المحكمة بترتيب استشارة قانونية مجانية من أخصائي اجتماعي أو نفسي محترف لمساعدتهما على حل الخلافات بينهما.

لمزيد من المعلومات انظر نشرة الاستشارات الاجتماعية والنفسية Counselling.

ماذا يحدث إذا لم يتوصل الوالدان لاتفاق خلال الاستشارة الاجتماعية والنفسية؟

إذا لم تجد الاستشارة الاجتماعية والنفسية نفعاً يمكن لأحد الوالدين أو لكليهما تقديم طلب لمحكمة العائلة لإصدار حكم بالأبوة. وعادة ما تقوم المحكمة بترتيب أولاً "لقاء وساطة" (mediation conference). خلال هذا اللقاء يقوم قاض من محكمة العائلة، وأحياناً وسيط محترف، بمساعدة الوالدين لمحاولة التوصل لاتفاق.

لمزيد من المعلومات انظر نشرة لقاء الوساطة (The Mediation Conference).

جلسات المحكمة - الملاذ الأخير

إذا لم تجد الاستشارة الاجتماعية والنفسية ولا الوساطة نفعاً، فإن الملاذ الأخير هو جلسة رسمية في محكمة العائلة. في نهاية الجلسة يمكن للمحكمة إصدار "حكم بالحضانة" (parenting order). يمكن أن يشتمل هذا الحكم على:

- أي من الأبوين سيقدم الرعاية اليومية للأطفال ومتى، و
- في حال الحكم بقيام أحد الوالدين فقط بتقديم الرعاية اليومية للأطفال، فمتى وكيف سيتواصل الوالد الآخر معهم.

كيف تصدر المحكمة قرارها؟

إن رفاهية ومصحة الطفل هي الأمر الأول والأهم الذي تنظر فيه المحكمة عندما تصدر قرارها فيما إذا كانت ترغب بإصدار قرار حضانة وما هي الأمور التي يجب أن تكون متضمنة في ذلك القرار.

يمكن للمحكمة أن تطلب من أحد المتخصصين إعداد تقرير لمساعدتها على اتخاذ قرار في القضية، مثلاً تقرير أعده طبيب نفسي أو تقرير حول الخلفية الثقافية للطفل. كما يمكن للمحكمة طلب المساعدة من أحد الأخصائيين الاجتماعيين من دائرة خدمات الأطفال واليافعين والعائلة Child, Youth and Family Services لإعداد التقرير.

يمكن لأحد الأبوين مطالبة المحكمة بالاستماع إلى شخص يقدم تفاصيل حول الخلفية الثقافية للطفل وكيف يمكن أن تكون تلك الخلفية الثقافية مرتبطة بالقرارات التي يطلب من المحكمة إصدارها.

لمزيد من المعلومات انظر نشرة قرارات الحضانة (Parenting Orders).

إنجاح قرارات الحضانة

إذا لم يتم أحد الوالدين بتنفيذ حكم الحضانة، فأول شيء تلجأ إليه المحكمة عادة هو إحالة الوالدين إلى الاستشارة الاجتماعية والنفسية لمحاولة حملهما على حل المشاكل بأنفسهما.

وإذا لم ينجح ذلك، وكملاد أخير، يمكن أن تصدر المحكمة قرارات مختلفة لمعالجة الوضع. فعلى سبيل المثال يمكنها تقليل المدة الزمنية التي يقضيها أحد الوالدين مع الأطفال، أو مطالبتهم بدفع مبلغ مالي للمحكمة كرهن يمكن أن يخسره في حال الاستمرار في عدم الالتزام بالحكم. لمزيد من المعلومات انظر نشرة خروقات قرارات الحضانة Breaches of Parenting Orders.

الإقرار بالترتيبات المختلفة للعناية بالأطفال

تتم تنشئة الأطفال في نيوزيلندا هذه الأيام وفق عدة أنواع من الترتيبات العائلية المختلفة. فمثلاً يمكن العناية بالأطفال من قبل كلا الوالدين، أو من قبل أفراد عائلتهم أو عائلتهم الممتدة، أو من قبل شريكين من نفس الجنس.

دور العائلة والعائلة الممتدة

ينص القانون بوضوح على أنه من المهم بالنسبة للأطفال الحفاظ على روابطهم مع عائلتهم الممتدة أو قبيلتهم وتقويتها.

كما أن القانون يشجع أفراد العائلة والعائلة الممتدة على المشاركة في رعاية وتنشئة الأطفال.

وبإذن من محكمة العائلة، يمكن لأفراد العائلة والعائلة الممتدة التقدم بطلب إلى المحكمة لإصدار قرار الحضانة

يمكن للوالدين تعيين شريك جديد كوصي

إذا أصبح لأحد الوالدين شريك جديد يساعد في العناية بالأطفال لمدة لا تقل عن سنة، فقد يتمكن الوالد من تعيين شريكه كوصي قانوني لأطفاله. وعادة ما يتعين الحصول على موافقة الوالد الآخر للأطفال.

يجب على ضابط التسجيل في محكمة العائلة (Family Court Registrar) التحقق أولاً من أن طلب التعيين مقدم وفق الأصول. ويجب أن يكون راضياً عن تقديم المعلومات الملائمة وعن صحة المعاملة وعدم وجود أية تعييدات قد تمنع التعيين.

لا يمكن تعيين إلا شريك جديد واحد فقط بهذه الطريقة. ولكن يمكن تقديم طلب لمحكمة العائلة لتعيين أشخاص إضافيين كأوصياء.

لمزيد من المعلومات انظر نشرة تعيين الوالدين لشركاء جدد كأوصياء للأطفال (Parents Appointing New Partners as Guardians).

انفتاح أكبر في محكمة العائلة

مقدمة

يتيح القانون للعامة التعرف على المزيد مما يحدث في محكمة العائلة. وفي نفس الوقت فإن القانون يضمن أن تستمر المحكمة في كونها المكان الذي يشعر فيه الوالدان والأوصياء بالأمان لمناقشة الأمور الشخصية الحساسة بشكل صريح وواضح.

إحضار أشخاص للمساعدة عند الحضور إلى المحكمة

إذا حضر الوالدان إلى المحكمة من أجل الاستشارة المتخصصة أو الوساطة وأحضرا معهما أحد الأشخاص للمساعدة - كأن يكون شريكاً جديداً أو صديقاً أو فرداً من العائلة على سبيل المثال - فإن القانون يسمح لذلك الشخص بحضور جلسة الاستماع.

يمكن للقاضي أيضاً السماح لأشخاص آخرين بحضور جلسة الاستماع لتقديم المساعدة للوالدين. لمزيد من المعلومات انظر نشرة الحضور إلى محكمة العائلة (Appearing in the Family Court).

يمكن للصحفيين حضور جلسات الاستماع في المحكمة

يعطي القانون الصحفيين الحق في حضور جلسات الاستماع التي تعقدها محكمة العائلة بموجب القانون.

ولكن هناك قواعد صارمة حول الأمور التي يمكن للصحفيين نشرها. إذ لا يمكنهم نشر أية أسماء أو معلومات يمكن أن تؤدي إلى تحديد هوية الأطفال أو الوالدين أو الأشخاص الآخرين ذوي الصلة بالقضية، كالأشخاص المساندين والشهود مثلاً.

يمكن للقاضي أن يطلب من الأشخاص مغادرة قاعة المحكمة.

كما أنه يمكن للقاضي أن يطلب من الجميع ما عدا الأطراف ذات الصلة بالقضية والمحامين الذين يمثلونهم مغادرة قاعة المحكمة في أي وقت خلال جلسة الاستماع.

نشر قرارات المحكمة

كما يتم نشر بعض قرارات محكمة العائلة على موقع المحكمة على الإنترنت www.justice.govt.nz/family ولكن يتم إزالة الأسماء حتى لا يتم التعرف على الأشخاص المعنيين. القرار هو القرار الخطي الذي يصدره القاضي في قضية ما، ويتضمن الأسباب التي اعتمد عليها القاضي في اتخاذ القرار، وأحياناً يحتوي على نقاش للقانون المطبق على الحالة.

المترجمون

يمكن لمحكمة العائلة تأمين مترجم ليكون حاضراً خلال جلسات الاستشارة أو الوساطة وجلسات استماع المحكمة. لمزيد من المعلومات حول هذه الخدمة تحدث إلى منسق شؤون محكمة العائلة (Family Court Coordinator) أو أي موظف آخر في مكتب محكمة العائلة في منطقتك.

المساعدة على دفع أتعاب المحامي (Legal aid)

قد يتمكن أي شخص يحتاج لمحام ولكنه غير قادر على دفع التكاليف الحصول على مساعدة لدفع أتعاب المحامي. وهنا تقوم الحكومة بدفع بعض أو كامل أتعاب المحامي (أحياناً يتوجب عليك إعادة دفع بعض أو كامل المبلغ).

يمكنك الحصول على معلومات حول المساعدة المالية لدفع أتعاب المحامي عن طريق:

- الاتصال بمكتب وكالة الخدمات القانونية (Legal Services Agency) في منطقتك (انظر الصفحات الزرقاء التي تتضمن عناوين الدوائر الحكومية في مقدمة دليل الهاتف).
- زيارة موقع وكالة الخدمات القانونية Legal Services Agency على الإنترنت www.lsa.govt.nz أو
- التحدث إلى أحد المحامين ومناقشة المساعدة المالية لدفع أتعاب المحاماة معه.

تتوفر المساعدة المالية لدفع أتعاب المحامي عن كافة قضايا محكمة العائلة ما عدا إنهاء الزواج (الطلاق).

هل تريد الحصول على مزيد من المعلومات أو الاستشارات؟

لمزيد من المعلومات أو الاستشارات حول قانون العناية بالأطفال لعام 2004 (Care of Children Act 2004) يرجى مراجعة موقع محكمة العائلة على الإنترنت (www.justice.govt.nz/family)، أو الاتصال

بمهامي خاص بالشؤون العائلية (www.familylaw.org.nz)، أو بمركز القانون المحلي في منطقتك، أو
بأقرب مكتب لمحكمة العائلة.

نضع أولادكم في المقام الأول